تقرير المناقشة والتحليل الإداري

وصف الشركة والأعمال

تأسست شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع (المشار إليها في ما يلي بـاسم "الشركة") كشركة مساهمة عُمانية مقفلة، وهي مسجلة في السجل التجاري تحت الرقم ١١٦٣٣٧٤ لمدة غير محددة بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٣.

خضعت الشركة للطرح الأولي للاكتتاب العام(**IPO**) في أواخر عام ٢٠١٧، وتم إدراجها لاحقاً في بورصة مسقط بتاريخ ٢ يناير ٢٠١٨.

يتمثل النشاط التجاري الأساسي للشركة في تطوير وامتلاك وتشغيل محطة الغبرة المستقلة للمياه، وهي عبارة عن محطة تحلية مياه البحر تعمل بالتناضح العكسي، تبلغ طاقتها التعاقدية ١٩١,٠٠٠ متر مكعب في اليوم (٤٢ مليون آمبريال جالون في اليوم)، وتقع في الغبرة الشمالية، محافظة مسقط، سلطنة عمان (المحطة). بدأت المحطة في التشغيل التجاري منذ ١٩ فبراير ٢٠١٦.

تحقق الشركة إيراداتها من بيع المياه المحلاة وفقا لاتفاقية شراء المياه المبرمة مع الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه. وقد تم التعاقد على تزويد المياه المحلاة المنتجة في المحطة بالكامل لصالح الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من أجل تلبية الطلب المتزايد على المياه في منطقة مسقط طوال مدة سريان اتفاقية شراء المياه. تمثل سعة المياه المتعاقد عليها مع المحطة نحو ٢٤٪ من السعة التعاقدية الاجمالية في منطقة مسقط بحسب بيان السبع سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٧) للشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه.

يتم توصيل مياه الشرب إلى الخزانات التابعة للشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي المجاورة للمحطة.

كما يتم تزويد المحطة بالكهرباء من خلال شركة مسقط لتوزيع الكهرباء بموجب اتفاقية توريد الكهرباء. وقد أبرمت الشركة، بصفتها مستخدم النظام، اتفاقية توصيل الكهرباء مع الشركة العمانية لنقل الكهرباء من أجل تأمين الاتصال بنظام النقل طوال مدة اتفاقية شراء المياه المتعاقد عليها.

نقاط القوة التنافسية

تشمل نقاط القوة التنافسية للشركة ما يلي:

- واحدة من أكبر محطات تحلية مياه البحر تعمل بالتناضح العكسي في مكان واحد في سلطنة عمان.
- إطار عمل تعاقدي راسخ مع اتفاقية شراء مياه طويلة الأجل، مما يضمن حماية التدفق النقدي من الأحداث السلبية على غرار أحداث مخاطر المشتري والقوة القاهرة .
- تدفقات نقدية مستقرة ويمكن التنبؤ بها، تكون مرنة في مواجهة التقلبات المحتملة في أسعار الكهرباء والطلب على المياه خلال مدة سريان اتفاقية شراء المياه.
- تقنية مثبتة، وطويلة الأجل وموثوقة لتحلية مياه البحر باستخدام التناضح العكسي.
- مؤسسو مشاريع من ذوي الخبرة يتمتّعون بسجل حافل في مجال نقل المهارات والمعرفة الفنية.
- محطة تعمل بكامل طاقتها الإنتاجية ويشغّلها موظفون متخصصون ومن ذوي المهارات يمتثلون لأعلى مستويات شروط التعمين.

الإطار التعاقدي

وضعت شركة مدينة مسقط للتحلية ش.م.ع.ع إطاراً تعاقدياً على النحو الموضح أدناه.

اتفاقية شراء المياه

أبرمت اتفاقية شراء المياه بين كل من الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه في ١١ فبراير ٢٠١٣. وتوضح اتفاقية شراء المياه الشروط التجارية المتفق عليها بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، وتحدد الإقرارات والضمانات القياسية التي يتعين على الشركة تقديمها .

تحدد اتفاقية شراء المياه التزامات الشركة طوال مدة سريان الاتفاقية. ويتعيّن على الشركة، من بين أمور أخرى، العمل كمشغل معقول وحكيم، وتشغيل وصيانة المحطة بطريقة تضمن أن المحطة قادرة على انتاج المياه على أساس مستمر وموثوق.

كما تلتزم الشركة بموجب اتفاقية شراء المياه ببيع إنتاجها من المياه حصرياً إلى الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه، والحصول منها في المقابل على مدفوعات مقابل رسوم السعة الإنتاجية من المياه ورسوم إنتاج المياه. وُضعت رسوم السعة الإنتاجية للمياه لتغطية التكاليف الثابتة مثل خدمة الديون والعائد على رأس المال ومدفوعات الضرائب، بالإضافة إلى التكاليف الثابتة لتشغيل وصيانة المحطة (مثل القوى العاملة وقطع الغيار والصيانة والتأمين). أما رسوم إنتاج المياه فتعّوض الشركة عن تكاليف التشغيل والصيانة المتغيرة (مثل المواد الكيميائية وأغشية التناضح العكسي وفلاتر الخرطوشة والمواد الاستهلاكية وقطع الغيار) ورسوم الكهرباء الخاصة بالمياه المنتجة التي يتم تزويدها.

تُحتسب رسوم الكهرباء وفق حجم استهلاك الطاقة المحدد المتعاقد عليه للمحطة.

كما يتم أيضاً تعديل رسوم السعة الإنتاجية للمياه بما يتوافق مع عدم التوافر المقرر والانقطاع القسري للمياه وتخفيض حجم انتاج المحطة مع مراعاة التضخم وتحركات أسعار الصرف. في حين يتم تعديل رسوم إنتاج المياه وفقاً للتغيرات في سعر الصرف ومؤشر أسعار المنتجين الأمريكي ومؤشر أسعار المستهلك العماني.

تحدد اتفاقية شراء المياه أيضًا أحداثاً مختلفة لمخاطر المشتري والتعويض الذي ستحصل عليه الشركة في حال وقوع أحداث معينة من شأنها أن تعيق أداء الشركة لالتزاماتها بموجب اتفاقية شراء المياه. في حال وقوع حدث مخاطر المشتري ذي الصلة وفقا للشروط المنصوص عليها في اتفاقية شراء المياه، فلن تكون الشركة مسؤولة عن أي فشل أو تأخير في أدائها وستبقى مستحقة لتقاضي رسوم السعة خلال الفترة ذات الصلة بموجب شروط وأحكام الاتفاقية. وفي حال تقرّر حدوث تغيير سلبي جوهري ناتج عن حدث أو أحداث تتعلق بمخاطر المشتري، يجب على الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه اقتراح آلية على الشركة من أجل تعديل رسوم سعة المياه و/أو رسوم إنتاج المياه، حسب الاقتضاء، أو تعويض الشركة من خلال آلية التعويض المتفق عليها.
تنص اتفاقية شراء المياه أيضاً على إعفاء الشركة في حال وقوع أحداث قاهرة مختلفة تعيق الشركة عن الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وإذا أمكن إثبات وقوع حدث قوة قاهرة، لا يمكن الحدّ منه من قبل الشركة، بصفتها مشغلاً معقولاً وحكيماً،

فسيتم إعفاء الشركة من المسؤولية عن أي فشل في أداء التزاماتها بموجب اتفاقية شراء المياه طوال مدة حدث القوة القاهرة. وسيتم تمديد مدة الاتفاقية للفترة التي أعاق خلالها حدث القوة القاهرة الشركة من أداء التزاماتها.

مع مراعاة أحداث القوة القاهرة وأحداث مخاطر المشتري وأحكام الإنهاء الواردة في الاتفاقية، فإن مدة اتفاقية شراء المياه التي بدأت في ١١ فبراير ٢٠١٣ ستنتهي في ١١ أكتوبر ٢٠٣٤.

اتفاقية توريد الكهرباء

أبرمت اتفاقية توريد الكهرباء بين كل من شركة مسقط لتوزيع الكهرباء والشركة في ١١ فبراير ٢٠١٣ من أجل تزويد الكهرباء بحد أقصى يبلغ ٤٠ ميجا فولت أمبير وفقاً للتعرفة المسموح بها في اتفاقية توريد الكهرباء لتشغيل المحطة. ويحق
لكل من شركة مسقط لتوزيع الكهرباء والشركة إنهاء هذه الاتفاقية من خلال توجيه إخطار خطي للطرف الآخر قبل ثلاثين يوماً على الأقل من الإنهاء.

اتفاقية توصيل الكهرباء

تم إبرام اتفاقية توصيل الكهرباء في ١١ فبراير ٢٠١٣ بين كل من الشركة والشركة العمانية لنقل الكهرباء، وهي شركة حكومية مملوكة بالكامل تم تأسيسها في عام ٢٠٠٣. تحدد اتفاقية توصيل الكهرباء الشروط والأحكام الخاصة بالاتصال بنظام النقل وتضع إطار عمل لتوفير، من بين أمور أخرى، ما يلي:

أ- قيام الشركة بدفع رسوم التوصيل إلى الشركة العمانية لنقل الكهرباء.
ب- تطبيق قانون الشبكة بين الشركة العمانية لنقل الكهرباء والشركة.

دخلت اتفاقية توصيل الكهرباء حيّز التنفيذ اعتبارا من تاريخ ابرامها وستبقى سارية لفترة أولية مدتها ٢٥ عاماً (المدة الأولية) وإلى ما بعد انتهاء المدة الأولية ما لم يقم – أو حتى يقوم – أيّ من الطرفين بإنهاء الاتفاقية عبر توجيه إخطار مسبق للطرف الآخر قبل ستة أشهر، على ألا يكون هذا الإخطار ساري المفعول قبل انتهاء المدة الأولية.

اتفاقيات حق الانتفاع

أبرمت اتفاقيات حق الانتفاع بين وزارة الإسكان والشركة في ١١ فبراير ٢٠١٣. وتتعلق هذه الاتفاقيات بالموقع الذي أنشئت عليه المحطة وتبلغ مدة اتفاقيات حق الانتفاع ٢٥ سنة من تاريخ التصديق عليها من قبل الحكومة، مع إمكانية إجراء تمديد إضافي لمدة ٢٥ سنة بحسب قرار الشركة. وتكون الشركة ملزمة باستخدام الموقع فقط للغرض المعلن كما هو موضح في اتفاقيات حق الانتفاع.

وفقاً لاتفاقيات حق الانتفاع، قدمت وزارة الإسكان الموقع إلى الشركة بشكل خالٍ من أي حق يتعارض مع حق الانتفاع الممنوح على هذا النحو، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أي مطالبة من طرف ثالث قد يتم تقديمها فيما يتعلق بالموقع. تضمن وزارة الإسكان أيضاً أنّ للشركة حق استخدام الموقع من دون مضايقة طوال مدة سريان اتفاقيات حق الانتفاع.

اتفاقية التشغيل والصيانة

أبرمت اتفاقية التشغيل والصيانة بين كل من الشركة وشركة مدينة مسقط للتحلية والادارة والصيانة ش.م.م (المشار إليها فيما يلي باسم "المشغل") في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣. تنص هذه الاتفاقية على توفير خدمات التشغيل والصيانة من قبل المشغل. تتطلب اتفاقية التشغيل والصيانة من المشغل القيام بتشغيل وصيانة المحطة حتى تاريخ ١١ أكتوبر ٢٠٣٤، أي بعد ٢٠ عاماً من تاريخ التشغيل التجاري المبرمج في ١١ أكتوبر ٢٠١٤.

يجوز تعديل شروط اتفاقية التشغيل والصيانة لتعكس أي تمديد لمدة اتفاقية شراء المياه كما يتم الاتفاق عليها بين الشركة والشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وفقاً لشروط اتفاقية شراء المياه. خضعت اتفاقية التشغيل والصيانة لسلسلة من التعديلات في الأعوام ٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠٢١ لمراجعة رسوم التشغيل والصيانة الخاصة بالسعة الإنتاجية للمياه نظراً لعدم

اشتراط النظام الفرعي الثاني للتناضح العكسي في المحطة ومن أجل توضيح تقاسم ما يتم توفيره من تكاليف استهلاك الكهرباء مع المشغل.

بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة، يكون المشغل مسؤولاً، من بين أمور أخرى، عما يلي:

- تشغيل المحطة خلال فترة التشغيل وفقاً لمتطلبات الجدولة وتعليمات الإرسال الموجهة من قبل الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه إلى الشركة من وقت لآخر.
- صيانة المحطة للتأكد من أنّها تعمل بالطاقة التشغيلية المطلوبة.
- تعيين وتوظيف وتدريب عدد كاف من الموظفين لتشغيل المحطة وصيانتها.
- برمجة وتنفيذ اختبارات الأداء التي قد تطلبها الشركة أو الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه من وقت لآخر، وأي اختبارات أداء إضافية قد تقترحها الشركة أو الشركة العمانية لشراء الطاقة والمياه وفقاً لإجراءات وقيود الاختبار بموجب اتفاقية شراء المياه.
- تنفيذ جميع أعمال التشغيل والصيانة وشراء كافة الموارد والمواد اللازمة للامتثال لخطة التعمين المحددة في اتفاقية التشغيل والصيانة.
- تلبية جميع التزامات الشركة المتعلقة بالتشغيل والصيانة بموجب اتفاقيات المشروع.
- تقديم المساعدة والعون المعقول فيما يتعلق بأداء التزامات الشركة بموجب اتفاقيات المشروع.
- عدم اتخاذ أي إجراء أو الفشل في اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يتسبّب في قيام الشركة بخرق أيّ من التزاماتها بموجب اتفاقيات المشروع.

تتكون الرسوم المستحقة بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة إلى رسوم ثابتة ورسوم متغيرة.

عقد الهندسة والتوريد والانشاء

أبرم عقد الهندسة والتوريد والإنشاء بين الشركة والشركة الدولية لمعالجة المياه في ١٠ أبريل ٢٠١٣. ينص هذا العقد على الشروط والأحكام التي يتعين على الشركة الدولية لمعالجة المياه أن تلتزم بها أثناء قيامها بعمليات التصميم والتصنيع والتوريد والشراء والنقل والتشييد والتركيب والاختبار والتشغيل التجريبي ذات الصلة بالمحطة، كما يلزمها بضمان هذه الأعمال وإصلاح أي عيوب أو حالات عدم امتثال في هذا الشأن.

وفي مقابل هذه الأعمال تتعهد الشركة بأن تدفع للشركة الدولية لمعالجة المياه قيمة العقد وفقا لجدول الدفع الخاص بالمراحل الأساسية.

يحدد عقد الهندسة والتوريد والإنشاء الالتزامات التي يتعين على الشركة الدولية لمعالجة المياه الامتثال لها لضمان عدم خضوع الأعمال والمواد المستخدمة في البناء لأي رسوم أو أي حق حجز وخلوها من العيوب، سواء في حقوق الملكية أو التصميم أو المصنعية، وامتثال الأعمال لجميع الشروط البيئية وجميع القوانين المعمول بها. كما أُلزمت الشركة الدولية لمعالجة المياه بتسليم المحطة قبل تاريخ انتهاء مدة الإنجاز، الذي يتفق مع تاريخ التشغيل التجاري المحدد. يتضمن عقد الهندسة والتوريد والإنشاء أحكاماً تتعلق بالضمانات وكذلك قائمة بالأعمال (وفقا لما جاء في العقد) والتي أشارت الشركة إلى ضرورة إصلاحها من قبل الشركة الدولية لمعالجة المياه في غضون ٢٤ شهراً من تاريخ التسليم. ولقد كان تاريخ التسليم في يوم ١٩ فبراير ٢٠١٦.

في حال قيام المقاول المكلّف بأعمال الهندسة والتوريد والانشاء بتصليح أو تبديل أو تجديد كل أو أي جزء من المحطة أو الأعمال، تنطبق مدة المسؤولية عن العيوب على الجزء المصلح أو المبدل أو المجدد من المحطة أو الأعمال لحين انقضاء ٢٤ شهراً من تاريخ إجراء التصليح أو التبديل أو التجديد المذكور، بشرط ألا تتخطى مدة المسؤولية عن العيوب ٤٨ شهراً

من تاريخ التسلم. وبناء عليه، تحملت الشركة الدولية لمعالجة المياه مسؤولية تنفيذ كل أعمال إعادة التصميم والتصليح وإعادة البناء والتصحيح والتجديد والتبديل على نفقتها الخاصة، من أجل تصحيح أي عيوب (يتم تحديدها بموجب عقد الهندسة والتوريد والانشاء) أو أضرار في المحطة أو أي جزء من الأعمال قد تظهر نتيجة أي خلل تكون الشركة الدولية لمعالجة المياه مسؤولة عنه بموجب أحكام عقد الهندسة والتوريد والإنشاء. خلال مدة المسؤولية عن العيوب، تم التطرّق إلى مجموع ١٣٣ عنصرًا من العناصر المشمولة بالضمان، تم إغلاقها جميعاً والتوصل إلى تسوية تجارية بشأنها مع المقاول المكلّف بأعمال الهندسة والتوريد والانشاء في عام ٢٠٢٠.

إدارة المخاطر

تؤكد شركة مدينة مسقط للتحلية على التزامها بتأمين والحفاظ على نظام سليم للمراقبة الداخلية يجمع بين الحوكمة الجيدة وإدارة المخاطر وعمليات المراقبة. وبناءً عليه، تؤكد الشركة أيضاً أنها تعتمد إجراء مناسباً يضمن إدارة المخاطر، وهو يقوم بتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الملحوظة التي تؤثر على تحقيق أهداف الشركة. كما تقرّ الشركة بوجود نظام فعال للمراقبة الداخلية يضمن حماية استثمارات المساهمين وأصول الشركة وحقوق أصحاب المصالح الآخرين، فضلاً عن الامتثال للقوانين والأنظمة المعمول بها.

تتمثل أهداف إدارة المخاطر بشركة مدينة مسقط للتحلية فيما يلي:

- نشر التوعية وتكوين فهم صحيح بشأن المخاطر على كافة مستويات الشركة.
- ترسيخ ثقافة إدارة المخاطر ومسؤولية المخاطر كواجب مفروض على كل شخص.
- تحديد المخاطر وإدارتها ضمن مستوى الإقبال على المخاطرة المتعارف عليه في الشركة.
- تضمين إدارة المخاطر في الطريقة المعتمدة لتسيير الأعمال.
- تطوير لغة مشتركة للمخاطر.
- التقيد بالممارسات المناسبة لإدارة المخاطر التي تتوافق مع توجيهات الحوكمة الجيدة.

الاتفاقيات المالية

أبرمت الشركة اتفاقيات تمويل مع اتحاد من المصارف الدولية، بقيمة إجمالية تساوي ٨١,٢٥ مليون ريال عماني (٢١١,٣٠ مليون دولار أميركي). تمت تغطية الديون الأساسية وفقاً لشروط اتفاقيات التمويل عن طريق اتفاقيات مقايضة معدلات الفائدة، وهو ما يعزز القدرة على التنبؤ بالتدفقات المالية في الشركة.

التشغيل والصيانة

تُشغل المحطة وتخضع للصيانة على يد المشغل طيلة مدة اتفاقية شراء المياه، وذلك بموجب اتفاقية التشغيل والصيانة المبرمة مع الشركة. يعتبر المشغل مسؤولاً بشكل رئيسي عن توافّر المحطة وفعاليتها، وعن التقيد بتعليمات الشحن، ومراقبة التكاليف التشغيلية، والأهم من ذلك، الامتثال لشروط الصحة والسلامة والبيئة. هذا ويقع على عاتق المشغل تأمين القطع البديلة المناسبة والحرص على تدريب موظفيه وتأهيلهم لتنفيذ الأعمال المطلوبة.
خضعت المحطة للصيانة وفقاً لتوصيات المصنع الأصلي للتجهيزات ووفقاً لكتيبات التشغيل والصيانة. يحتفظ بجدول الصيانة في نظام إدارة الصيانة عبر الكمبيوتر.

حوكمة الشركات

يلتزم مجلس إدارة الشركة والمشغل باعتماد أعلى معايير حوكمة الشركات في الشركة ولدى المشغل. ويعتبر ذلك جزءًا أساسياً من مسؤولياتهم المرتبطة بإدارة النشاطات والشؤون وحماية وتعزيز قيم أصحاب المصالح بالإضافة إلى الأداء المالي، وفي الوقت نفسه الارتقاء بأعلى معايير النزاهة والشفافية والمحاسبة.

مناقشة المسائل التشغيلية والأداء المالي

الصحة والسلامة والبيئة

تُلزم سياسة الصحة والسلامة والبيئة الشركة والمشغل بخلق محيط عمل آمن وصحي وسليم والقضاء على كل الحوادث والإصابات المرتبطة بالعمل. تعتمد الشركة والمشغل سياسات خاصة بالصحة والسلامة والبيئة من أجل تنفيذ كل العمليات بطريقة تصون مبادئ الصحة والسلامة والبيئة بالنسبة إلى الموظفين والمقاولين وعموم الناس مع التقيد في الوقت نفسه بكل الشروط القانونية المعمول بها والمتطلبات الأخرى.

يتعين على جميع الموظفين والمقاولين تأدية واجباتهم وفقاً لسياسة الصحة والسلامة والبيئة المعتمدة، والتي تنفذ من خلال الممارسات التالية:

- تعريف جميع الأطراف المعنية بسياسة الصحة والسلامة والبيئة.
- توفير الموارد الضرورية واللازمة لتجنب تعرض العمال لأي إصابات أو وعكات صحية وللحد قدر الإمكان من التلوث والآثار البيئية الناشئة عن النشاطات.
- الحرص على تزويد الموظفين والمقاولين بالتدريب المناسب والإشراف عليهم لكي يؤدوا مهامهم بطريقة آمنة.
- اعتبار جميع الموظفين والمقاولين مسؤولين عن الصحة والسلامة والبيئة في سياق نشاطات عملهم اليومية.
- إعداد خطط الاستجابة للحالات الطارئة بالتعاون مع المجموعات المعنية والحفاظ والتدرّب عليها ومراجعتها تلافياً للإصابات والآثار البيئية العرضية والحد قدر الإمكان من الأضرار التي قد تلحق بممتلكات الشركة والمجتمع.
- السعي إلى تحسين الأداء الخاص بالصحة والسلامة والبيئة باستمرار من خلال مراقبة ومراجعة السياسة والأهداف والغايات بصورة دورية.

لم تحصل خلال هذا العام أية حوادث مضيعة للوقت أو حوادث بيئية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، حققت الشركة ٢,٤٩٨ يوماً من دون أي حوادث مضيعة للوقت منذ تاريخ بدء العمليات التجارية في ١٩ فبراير ٢٠١٦ . وقد بلغ مجموع ساعات العمل٦٩,٢٠١ ساعة.

في أبريل ٢٠١٧، حصل المشغل على شهادة الآيزو ٢٠٠٤:١٤٠٠١ لنظام الإدارة البيئة وشهادة الآيزو ٢٠١٨:٤٥٠٠١ لنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية. وفي سبتمبر ٢٠١٨، نجح المشغل في ترقية شهادة الآيزو ٢٠٠٤:١٤٠٠١ إلى الآيزو ٢٠١٥:١٤٠٠١ ، وقد تمت إعادة اعتماد الشهادتين في يونيو ٢٠٢١. وبالإضافة إلى ذلك، في مارس ٢٠٢٢ تم منح المشغل شهادة الآيزو ٢٠١٩:٢٢٣٠١ لنظام إدارة استمرارية الأعمال.

السعة

يتم تحديد سعة المحطة من خلال السعة الإجمالية للمياه (م^{٣} / يوم أو مليون أمبريال جالون يومياً) التي يمكن أن تنقلها المحطة إلى نظام نقل المياه التابع للشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي.

تبلغ السعة المتعاقد عليها لمحطة الغبرة المستقلة لتحلية المياه بموجب اتفاقية شراء المياه ٤٢ مليون أمبريال جالون يومياً من أبريل ٢٠٢٢ إلى مارس ٢٠٢٣ بعد اختبارات الأداء السنوية التي أجريت في مارس ٢٠٢٢ والتي أظهرت أن المحطة استوفت المتطلبات التعاقدية بموجب اتفاقية شراء المياه.

توافر المحطة وإنتاجها

تعد موثوقية المحطة مقياسًا لتوافرها لتقديم السعة المعلنة وفقًا لاتفاقية شراء المياه. بالنسبة للسنة المالية ٢٠٢٢، حققت الشركة نسبة توافر أعلى بلغت ٩٧,٣٩٪ مقارنة بنسبة ٩٤,٨٨٪ في عام ٢٠٢١.

خلال هذا العام، سجلت المحطة نسبة ضئيلة من حيث تكاثر الطحالب، وتم التحكم بشكل كاف في العمليات وتوافر المحطة من خلال اعتماد نظام تعويم الهواء المذاب في المحطة. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتعرض الشركة خلال هذا العام لغزو قناديل البحر.

في مارس ٢٠٢٢، نفذت الشركة أعمال الصيانة الرئيسية المعروفة بـاسم "التسليك أو كشط الأنابيب" على مستوى اثنين من أنابيب سحب مياه البحر، وهو ما ساهم في تحسين الكفاءة الاجمالية للمحطة بشكل ملحوظ. تمثل الغرض من عملية التسليك في تنظيف أنابيب سحب مياه البحر لإزالة كميات هائلة من الكائنات البحرية على غرار البرنقيل وبلح البحر وأنواع أخرى من المحار اللاصق التي نمت والتصقت لسنوات بالجدار الداخلي لأنابيب السحب مما أدى إلى تقليل كمية مياه البحر في أنابيب السحب وبالتالي التقليل من كفاءة المحطة.

بشكل عام، بلغ إجمالي الانقطاعات القسرية في عام ٢٠٢٢ نسبة ٠,٢٣٪ مقارنة بنسبة ٠,٤٦٪ في عام ٢٠٢١.

على الرغم مما ورد أعلاه، بلغ انتاج المحطة خلال السنة المالية ٢٠٢٢ ما مجموعه ٦٦,٩٢٦,٢٠٨ متر مكعب / يوم من المياه الصالحة للشرب مع عامل استخدام بمتوسط ٩٦,٠٤٪. يتم قياس انتاج المحطة من خلال تعليمات الإرسال اليومية الصادرة عن الشركة العمانية لخدمات المياه والصرف الصحي.

المؤشرات المالية

جميع الأرقام (بالمليون ريال عماني)		٢٠٢٢	٢٠٢١
الإيرادات	١	١٨,٦٤٤	١٨,٠٦٨
صافي الربح بعد الضريبة	٢	٢,٤٤٢	٢,٣٥١
صافي الربح قبل تكاليف التمويل	٣	٥,١٦٨	٥,١٤٠
إجمالي الأصول	٤	٨٩,٠٥٦	٩٢,٠٠٧
رأس المال (المدفوع)	٥	١٥,٥٥٥	١٥,٥٥٥
صندوق المساهمين (صافي الأصول)	٦	٢١,٧٤٦	١٦,٩٦١
القرض لأجل (١*)	٧	٥٠,٧٥٦	٥٤,٢١٨
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	٨	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠
العدد الفعلي للأسهم القائمة	٩	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠	١٥٥,٥٥٠,٤٠٠
توزيعات الأرباح العادية	١٠	٢,٩٥٠	١,٥٠٠

(١*) باستثناء تكاليف المعاملات الكاملة

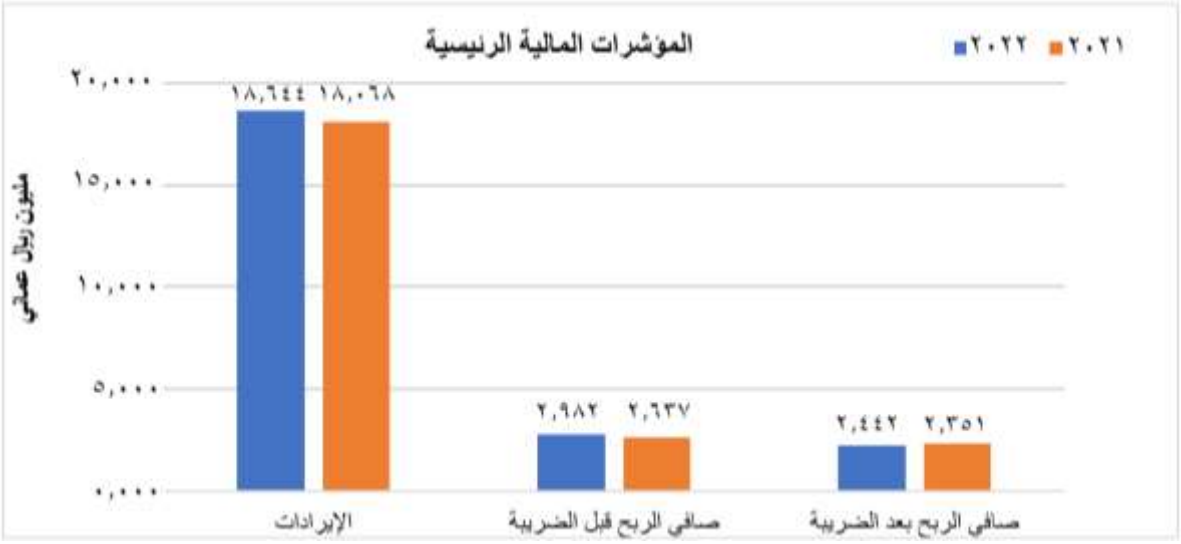

المؤشرات المالية الرئيسية		٢٠٢٢	٢٠٢١
هامش صافي الربح	١/٢ =	٪١٣,١٠	٪١٣,٠١
العائد على رأس المال (المدفوع)	٥/٢ =	٪١٥,٧٠	٪١٥,١١
العائد على رأس المال العامل	=(٦+٧)/٣	٪٧,١٣	٪٧,٢٢
نسبة الدين إلى أسهم رأس المال	٦:٧ =	٧٠:٣٠	٧٦:٢٤
صافي الأصول للسهم (ر.ع)	٨/٦ =	٠,١٤٠	٠,١٠٩
الأرباح الأساسية لكل سهم (ر.ع)	٨/٢ =	٠,٠١٦	٠,٠١٥
توزيعات الأرباح لكل سهم (بيسة)	٩/١٠ =	١٨,٩٦٥	٩,٦٤٤

تحليل الربح والخسارة

تمكنت الشركة من تحقيق إيرادات تشغيلية بقيمة١٨,٦٤٤مليون ريال عماني خلال السنة المالية ٢٠٢٢، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة ٣,٢٪ مقارنة بالإيرادات التشغيلية المسجلة خلال السنة المالية ٢٠٢١ والتي بلغت ١٨,٠٦٨ مليون ريال عماني. ويرجع هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى انخفاض معدل الانقطاع غير المخطط له في السنة المالية ٢٠٢٢.

بلغت الأرباح قبل الضرائب خلال العام ٢٠٢٢ مبلغاً قدره ٢,٩٨٢ مليون ريال عماني، مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بالمبلغ ٢,٦٣٧ مليون ريال عماني المسجل خلال السنة المالية ٢٠٢١. في المقابل، ارتفع صافي الربح بعد الضرائب في السنة المالية ٢٠٢٢ حيث بلغ ٢,٤٤٢ مليون ريال عماني مقارنة ب ٢,٣٥١ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠٢١.

تحليل الميزانية العمومية

بلغ إجمالي أصول الشركة ٨٩,٠٥٦ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، مقارنة بـ ٩٢,٠٠٧ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠٢١. يرجع الانخفاض المسجل في إجمالي الأصول بشكل أساسي إلى مصروفات الإستهلاك المتكبدة خلال السنة المالية ٢٠٢٢.

بلغ النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٢,٤٣٨ مليون ريال عماني مقارنة بـ ٤,٤٨٦ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ويرجع الانخفاض المسجل على مستوى النقد بشكل أساسي إلى مدفوعات أرباح الأسهم خلال السنة المالية ٢٠٢٢.
بلغت أموال المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ما قيمته ٢١,٧٤٦ مليون ريال عماني مقارنة بـ ١٦,٦٩١ مليون ريال عماني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. ويعود سبب الارتفاع المسجل في أموال المساهمين بشكل أساسي إلى ارتفاع الأرباح

والتغيرات الإيجابية في احتياطي التحوط خلال السنة المالية ٢٠٢٢ مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢١. كما ارتفع احتياطي التحوط (بعد خصم الضريبة المؤجلة) بمقدار ٥,٢٩٣ مليون ريال عماني في السنة المالية ٢٠٢٢ مقارنة باحتياطي التحوط السلبي المسجل في السنة المالية ٢٠٢١ والذي كان في حدود ٣,٣٩٨ مليون ريال عماني، مما يعكس القيمة العادلة لترتيبي مقايضة أسعار الفائدة في تاريخ الميزانية العمومية. وقد ساعد ذلك الشركة على توزيع الأرباح على مساهميها في السنة المالية ٢٠٢٣.

تم تخفيض القروض لأجل (بما في ذلك الأرصدة غير المتداولة والمتداولة) إلى حدود ٥٠,٧٥٦ مليون ريال عماني نتيجة الدفوعات المجدولة وفقاً لاتفاقيات التمويل.

تواصل الشركة توفير مخصصات كافية لالتزامات تقاعد الأصول للوفاء بمسؤولياتها القانونية لإزالة المحطة في نهاية عمرها الإنتاجي وإعادة الأرض إلى حالتها الأصلية قبل التسليم.

توزيع الأرباح

قام المساهمون في اجتماع الجمعية العامة السنوي المنعقد بتاريخ ٢٩ مارس ٢٠٢٢ بتفويض مجلس الإدارة بلتحديد وتوزيع أرباح نقدية على مساهمي الشركة. تم دفع أرباح نقدية بقيمة ٧,٧١٥ بيسة للسهم الواحد، بإجمالي ١,٢٠ مليون ريال عماني من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في القوائم المالية المدققة للشركة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تم صرف توزيعات الأرباح في مايو ٢٠٢٢.

بعد ذلك، وافق المساهمون خلال اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٢٢، على إعلان الشركة عن توزيعات أرباح نقدية بقيمة ١١,٢٥٠ بيسة للسهم الواحد، بإجمالي ١,٧٥ مليون ريال عماني من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في القوائم المالية المدققة للشركة للفترة الممتدة على مدى ٩ أشهر والمنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢. تم صرف توزيعات الأرباح في ديسمبر ٢٠٢٢.

قرر مجلس الإدارة خلال اجتماعه المنعقد في ٢١ فبراير ٢٠٢٣ توزيع أرباح نقدية في شهري مايو ونوفمبر ٢٠٢٣ على المساهمين في الشركة المقيدين في سجلها التجاري في التواريخ التي سيحددها المجلس، وذلك من الأرباح المحتجزة للشركة كما هو مبين في القوائم المالية المدققة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، بشرط ألا يتجاوز إجمالي المبلغ المقسم ٦,٤٣ بيسة للسهم الواحد. يخضع توزيع الأرباح لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوي المبرمج انعقاده في ٢٣ مارس ٢٠٢٣ ولأحكام قانون الشركات التجارية والقوانين الأخرى المعمول بها في السلطنة، فضلاً عن التعهدات المنصوص عليها في اتفاقيات تسهيلات القروض لأجل.

الموظفون، التدريب والتعمين

تلتزم شركة مدينة مسقط للتحلية ومشغلها بشروط التعمين في إطار مسؤوليتها في المساعدة في تنمية الخبرات العمانية في قطاع تحلية المياه. توظف الشركة والمشغل معا ٥٠ موظفًا، منهم ٤١ موظفًا من المواطنين العمانيين. حقق المشروع نسبة تعمين إجمالية بلغت ٨٢٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ويتم إجراء التدريب بشكل متكرر، مع التركيز على الصحة والسلامة والبيئة والتحسينات التشغيلية والتنمية الشخصية. يتم تشجيع الموظفين على حضور برامج وندوات التعليم المستمر من وقت لآخر لمواكبة آخر التطورات وكذلك لتعزيز مستوى كفاءتهم واحترافهم في أداء مهامهم.

أنظمة الرقابة الداخلية

يقر مجلس الإدارة بأن ضمان أنظمة رقابة داخلية سليمة يتطلب تفاعلاً فعالاً بين أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة والمدققين. يضمن مجلس الإدارة الاضطلاع بمسؤولياته بشكل فعال، ويساعده في ذلك لجان مجلس الإدارة المتمثلة في لجنة التدقيق ولجنة الترشيحات والمكافآت. ولكل لجنة لديها اختصاصات محددة بوضوح.
تمتلك شركة مدينة مسقط للتحلية أيضًا نظاماً شاملاً للرقابة الداخلية، يتألف من هيكل حوكمة واضح المعالم، ومستويات السلطة المفوضة الواضحة، والميزانيات والخطط السنوية لتنفيذ استراتيجية الشركة، مدعومًا بتقديم تقارير دورية عن هذه الخطط والميزانيات إلى مجلس الإدارة.

النظرة المستقبلية

ستحرص الشركة على بذل كل الجهود الممكنة لضمان استمرارها في اتخاذ تدابير معقولة وحكيمة لتحسين أدائها في السنة المالية ٢٠٢٣ من خلال تعزيز قيم الموثوقية والتوفر، وذلك دون المساومة فيما يخص معايير الصحة والسلامة والبيئة.